المنهج المقارن

المقارنة هي التحليل المنظم للاختلافات في موضوع أو أكثر عبر مجتمعين أو أكثر، وفي ذات المعنى عُرف المنهج المقارن بأنه:" تلك الخطوات التي يتبعها الباحث في مقارنته للظواهر محل البحث والدراسة، بقصد معرفة العناصر التي تتحكم في أوجه التشابه والاختلاف في تلك الظواهر، وفي ميدان القانون عُرف المنهج المقارن بأنه:" المنهج الذي يعتمده الباحث للقيام بالمقارنة بين قانونه الوطني وقانون أو عدة قوانين أجنبية أو أي نظام قانوني آخر، كالشريعة الإسلامية، وذلك لبيان أوجه الاختلاف والاتفاق بينهما فيما يتعلق بالمسائل القانونية محل البحث، بهدف التوصل إلى أفضل حل لهذه المسألة"

يهدف **المنهج** المقارن إلى المقارنة بين الظواهر المتجانسة والمعروفة من خلال تحديد أوجه التشابه والاختلاف فيما بينها، بغرض اكتشاف ايجابيات وسلبيات كل ظاهرة ومحاولة تعديلها وتطويرها، كما يهدف إلى الكشف عن العلاقات السببية بين الظواهر محل الدراسة بغية الوصول إلى الحقيقة.

إن **تطبيق** المنهج المقارن قد يكون على المستوى الأفقي أو على المستوى الرأسي، وذلك على النحو التالي:

- تتمثل المقارنة الأفقية في قيام الباحث بتناول المسألة التي يبحثها في كل نظام على حدا، فإذا انتهى منه، تناولها في النظام المقارن الثاني، أو الثالث..الخ
- تتمثل المقارنة الرأسية في قيام الباحث بإجراء المقارنة في كل جزئية من جزئيات المسألة التي يتعرض لها في مختلف الأنظمة في آن واحد، ولا يتعرض لموقف كل قانون على حدا.

للمنهج المقارن عدة **أساليب** يمكن أن يتبعها الباحث حسب هدف الدراسة نذكرها فيما يلي:

- **أسلوب المقابلة:** تتم من خلال وضع الأحكام التي تعالج موضوعا واحدا في قوانين مختلفة والمقارنة بينها لمعرفة أوجه الشبه والاختلاف، مثل أن ينظر في موضوع الوصية في القانون الجزائري والمصري والعراقي، وهي ليست مقارنة بالمعنى الكامل، وإنما هي عبارة عن جمع النصوص والمواد القانونية المتعلقة بالموضوع، وهو ما يعرف بالقانون المقارن الوصفي، فهذا الأسلوب يكتفي بالعرض فقط وبيان أوجه الشبه والاختلاف دون الغوص في المشكلة لتقديم الحلول.
- **طريقة المقاربة:** وقد سميت كذلك اعتمادا على عنصر القرب أو التشابه الكبير بين مختلف القوانين موضوع الدراسة، ومفادها أن يدرس الباحث أوجه التقارب بين مختلف القوانين القابلة للمقارنة، وتتمثل في القوانين المتشابهة سواء في البنية أو الخصائص مثل القوانين الرومانية الجرمانية، باعتبارها مستمدة من مصادر قانونية مشتركة تخضع لمنهج قانوني موحد، يجعلها قابلة للمقارنة فيما بينها، وعليه تصلح هذه الطريقة أثناء المقارنة بين قانونين بينهما نقاط تشابه كثيرة وفروق قليلة، مثل قوانين الدول التي تنتمي إلى مجموعات قانونية واحدة، وكانت هذه الطريقة منهجا لتوحيد قوانين الدول الاتحادية مثل الولايات المتحدة الأمريكية وسويسرا والمكسيك والاتحاد السوفياتي سابقا، وكذلك الدراسات المقارنة الفقهية في الفقه الإسلامي بين مختلف المذاهب.
- **طريقة المضاهاة:** تتم من خلال بيان أوجه الاختلاف بين منظومتين قانونيتين متمايزتين مثل القانون الروماني والقانون الأنجلوسكسوني أو القانون الاشتراكي، وقد اعتمدت هذه الطريقة بعد الحرب العالمية الثانية، وتصلح عند المقارنة بين مواضيع محددة مثل موضوع العقد أو موضوع الملكية في القوانين المختلفة.
- **طريقة الموازنة:** تتم من خلال القيام بالمقارنة بين قانونين والتي تنتهي إلى نتيجة إيجابية، أي يخلص فيها الباحث إلى بيان القانون المثالي بعد معرفة أوجه الشبه والاختلاف في ظل العوامل المؤثرة في تكوين كل قانون.